مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08) /العدد (2)، ديسمبر 2021، ص.ص:101-112

الجامعة المقاولاتية كمدخل لتحقيق التنمية

"رؤية تحليلية للأطر التنظيرية، ومؤشرات الواقع الدلالية"

Entrepreneurial university as an entry point to achieve development

''Analytical vision of theoretical frameworks and indicators of semantic reality''

د. عمارة بوجمعة *[1]، أ.عشور مكاوي[2]

[1] مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج ،الجزائر
boudjema.amara@univ-bba.dz

[2] مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج ،الجزائر
achour.mekKaoui@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام:2021/11/17 تاريخ القبول:2021/12/27 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

تهدف ورقتنا البحثية إلى معالجة الجامعة المقاولاتية كمدخل لتحقيق التنمية من خلال رؤية تحليلية للأطر التنظيرية، ومؤشرات الواقع الدلالية باعتبار الجامعة كأداة ذات دور فعال في تحقيق التنمية بمختلف مستوياتها الاجتماعية من حيث المورد البشري، وما يتبعه من مؤشرات اجتماعية.

أما من حيث التنمية البيئية فيما يتعلق بالموارد الطبيعية المتاحة، وآليات استغلالها بما يتوافق والحكم الراشد، إضافة إلى التنمية الاقتصادية بما يتوافق وخصوصية المجتمع، ومؤهلات المورد البشري خصوصا في ظل التحولات الراهنة.

الكلمات المفتاحية: الجامعة؛ المقاولة؛ الجامعة المقاولاتية؛ التنمية.

ترميز JEL : (A14)

Abstract:

Our research paper aims to address the entrepreneurial university as an entry point for achieving development through an analytical vision of theoretical frameworks, and indicators of semantic reality, considering the university as a tool with an effective role in achieving development at its various social levels in terms of human resource, and the social indicators that follow.

In terms of environmental development with regard to available natural resources, and mechanisms for their exploitation in accordance with the good governance, in addition to economic development in line with the privacy of society, and the qualifications of the human resource, especially in light of the current transformations.

key words: the University; Entrepreneurship; Entrepreneurial University; development.

JEL Classification Codes: A14,

* المؤلف المرسل

مقدمة:

تعتبر التنمية من بين المواضيع المهمة التي شغلت كثير من الباحثين بمختلف تخصصاتهم الأكاديمية، وتوجهاتهم الفكرية من حيث الدلالات المفاهيمية، والاستراتيجيات ذات التطبيقات الواقعية ضمن سياق إطار بحثي حول كيفية الوصول بالمجتمع، والدولة ككل إلى مؤشرات التنمية بحيث يمكننا القول أننا حققنا مستوى مقبول من التنمية بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ففي خضم هذا الطرح تسعى الدول إلى تفعيل مختلف مؤسساتها الاجتماعية الاقتصادية على نحو يمكنها من تحقيق التنمية المطلوبة خصوصا في ظل التحولات العالمية الحاصلة من تمظهر للأزمة الوبائية، وسياسة الاحتواء والغلق الاقتصادي كإجراء استثنائي أفرزته عملية انتشار فيروس كوفيد. 19.

فمن بين المؤسسات الواجب تفعيلها الجامعة باعتبارها مؤسسة اجتماعية بحثية أكاديمية تحوي شريحة مهمة تحت مسمى النخبة من حيث المخرجات وأطر التكوين؛ كما أنها تساهم في إمداد مختلف النظم المجتمعية بالموارد البشرية اللازمة في استمراريتها من جهة، وكمؤسسة فاعلة في تلك النظم من جهة ثانية على سبيل المثال ضمن النظام الاقتصادي، فالجامعة تمده باليد العاملة المؤهلة والمطلوبة من ناحية، وتعتبر فاعلة فيه من ناحية أخرى ضمن مدخل مقاولاتي تحت مسمى الجامعة المقاولاتية التي من شأنها القيام بأعمال اقتصادية خاصة أو كشريك استثماري مع مؤسسات أخرى، ومنه تم معالجة ورقتنا البحثية الموسومة بـ الجامعة المقاولاتية كمدخل لتحقيق التنمية من خلال رؤية تحليلية للأطر التنظيرية ومؤشرات الواقع الدلالية عن طريق طرح التساؤلات الآتية:

- ما المقصود بكل من الجامعة والمقاولة مع تبيان دلالة الارتباط بينهما؟
- كيف يمكن اعتبار الجامعة أداة لتحقيق التنمية بمختلف مستوياتها؟
- فيما يتمثل دور الجامعة المقاولاتية ضمن أطر التنمية في ظل التحولات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؟

فمن خلال الطرح الإشكالاتي أعلاه تهدف ورقتنا البحثية إلى محاولة الكشف عن الأطر النظرية ضمن سياقات تحليلية فيما يتعلق بالجامعة المقاولاتية مع تبيان دورها في تحقيق التنمية بمختلف مستوياتها، وفعاليتها فيها خصوصا في ظل التحولات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، فمن هذا المنطلق تتجلى أهمية ورقتنا البحثية في معالجة قضية مركزية تحاكي مسعى كل المجتمعات الدولية المتمثلة في التنمية مع تبيان آليات تحقيقها ضمن المستوى المطلوب خصوصا في ظل التحولات الحاصلة، وما أفرزته الأزمة الوبائية ومنه:

1/الجامعة والمقاولة "المفهوم والبنية":

بداية تعتبر الجامعة أحد المؤسسات المؤطرة للتعليم العالي، فهي هيكل تنظيمي منوط بأدوار تحتكم إلى تسلسل سلطوي مرتبط بالمكانة، حيث تعرفها منظمة اليونيسكو . UNISCO بأنها مؤسسة تعليمية جامعية ذات ارتباط بمراكز بحثية، وثقافية معترف بها ضمن سياق السلطة الحاكمة.

أما المشرع الجزائري اعتبرها مؤسسة عمومية علمية ثقافية، ومهنية تتمتع بالشخصية المعنوية ذات استقلال مالي بموجب مرسوم تنفيذي مقترح من وزير التعليم العالي الخاضعة لوصايته (حمايزية وناجي، جانفي 2021، ص 868)، فضمن هذا السياق تحتكم الجامعة لمجموعة من المهام ترتبط بمجالات عمل ضمنية من بينها:

أ/ التعليم بمستواه العالي التخصصي الأكاديمي.

ب/ التأطير والتكوين على المستوى الداخلي أو الخارجي للمؤسسة الجامعية.

ج/ العمل الإداري من حيث أطر التسيير واستخراج بعض الوثائق المرتبطة بها.

د/ القيام بمشاريع بحثية سواء على مستوى المخابر الجامعة نفسها أو من خلال المشاريع البحثية الموكلة من طرف الوزارة الوصية أو مختلف المؤسسات والهيئات المجتمعية ضمن إطار الشراكة "الجامعة مع المحيط الخارجي".

هـ/ أطر الترقية وحقوق الملكية الفكرية.

و/ مهام وحدة البحث والتطوير الداخلي U.R.D.I وهي وحدة ذات نشاط داخلي على مستوى المؤسسات الجامعية تهدف إلى تحسين الأداء.

ز/ مهام وحدة البحث والتطوير الخارجي U.R.D.E وهي وحدة تنشط على المستوى الخارجي للمؤسسات الجامعية ضمن مجال تفاعلها مع المحيط من حيث تعديدها لمواضيع بحثية ومعالجة المشكلات بمختلف جوانبها الاجتماعية والاقتصادية ... (بوكميش، ديسمبر 2005، ص 13)

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر من بين الدول التي وسعت نطاق التعليم الجامعي على مستوى تقريبي لكل مناطق الوطن، نهيك عن ارتفاع في مؤشر تكافؤ الفرص بين الجنسين، حيث تجدر الإشارة أن الإناث المشاركات في التعليم تقدرنا بثلثي المجموع الكلي لهن، وهذا بحسب ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم لعام 2020م (UNESCO, 2020, p. 28).

أما المقاولة ضمن سياق مفاهيمي مستندة لمؤشرات واقعية تحاكي تمظهرات ممارساتية ليست بالأمر الجديد مفاهيميا على سبيل المثال ما نوقش في الأطروحات الإغريقية أمثال الفيلسوف زينوفون ـ Xenophon حوالي 430 –354 قبل الميلاد الذي بحث في أنشطة ريادة الأعمال بالمجتمع الأكثر رواجا وربحا؛ نهيك عن

المهتمين بها خلال القرن 18م أمثال ريتشارد كانتيلون – Richard Cantillon وجان بابتيست ساي – Jean Baptiste Say، إضـــافة إلى الاقتصـــاديين النمســـاويين من بينهم كارل منجر – Carl Menger وجوزيف شـومبيتر – Joseph Schumpeter لتنال مواضـيع المقاولة اهتماما أكثر تركيزا خلال القرن العشـرين ضـمن تواجدها في العديد من التخصصات الأكاديمية بعدما كانت موضوعا ضمنيا في العلوم الاقتصادية، كما تجدر الإشارة إلى أن كلمة المقاولة أخذة عدة كلمات لصيقة من بينها ريادة الأعمال أو صاحب مشروع أو المخاطرة، حيث ظهرت الكلمة لأول مرة في قاموس اللغة الفرسية عام 1437م ضمن سياق دلالي يحاكي معنى مشاع في اختيار شخص يحقق شيئا أو أي شيء المقابل للجملة باللغة الفرسية الآتية:

"celui qui entreprend quelque chose"

بينما قاموس اللغة الإنجليزية من عام 1755م اعتمد كلمة مغامر التي توحي بالمخاطرة (Landström, 2005, p.p. 4 – 5, 8 – 9)، فضـمن هذا السـياق يمكن تعريف المقاولة عن أنها الممارسـة الربحية للأعمال بصـــفة مســـتمرة ومتميزة تمكن الفرد الممارس لها تحت مســـمى المقاول أنه رائد في مجال عمله متجاوزا بذلك مختلف المخاطر التي من شـــأنها أن تحول بينه وبين الهدف المرجو تحقيقه من العمل المقاولاتي المتمثل غالبا في الربح المادي المنوط برأسمال، فضمن هذا السياق المفاهيمي تجدر الإشارة إلى إلزامية وجوب بعض الصفات والمهارات الأدائية للممارس للعمل المقاولاتي تتمثل في:

أ/ قدرات عقلية من إدراك وفهم وتحليل للظروف والوقائع المرتبطة بالعمل المقاولاتي.

ب/ توفر المعطيات الظرورية حول طبيعة العمل المقاولاتي من حيث الوسائل المتاحة والعراقيل المعطلة.

ج/ تبني خطة عمل مدروسة للمباشرة في العمل المقاولاتي.

د/ استشراف ما يكون قصد وضع خطط بديلة في الحالات الاستثنائية.

هـ/ تحصيل النتائج.

فاسـتنادا للطرح المفاهيمي المقدم بحسـب كل من الجامعة والمقاولة نسـتنتج دلالة الارتباط بينهما ضـمن مدخل الجامعة المقاولاتية، حيث أصـــبحت الجامعة حاضـــنة للعمل المقاولاتي، وأداة فعالة فيه باعتبارها هيئة تعليمية وتأطيرية بمعنى أن الجامعة أصـــبحت تقوم بأعمال تمويلية ذاتيا، ومســـاهم من الناحية الاجتماعية والاقتصـــادية؛ كما أنها الوعاء الحامل للأطر التعليمية للعمل المقاولاتي، وضـــابط للاتجاهات من خلال ترغيب الطلاب نحوه مع فتح المجال للإبداع والابتكار، إضافة إلى عرض مختلف المشاريع المتبناة، ودعمها سواء على المسـتوى الطلابي أو من خلال أوجه الشـراكة المعتمدة مع المحيط الخارجي ضـمن مختلف الهيئات المجتمعية،

فضـمن هذا السـياق يمكن اعتبار الجامعة أداة محققة للتنمية بمختلف مسـتوياتها وهذا ما سـيتم معالجته ضـمن العنصر اللاحق.

2/ الجامعة باعتبارها أداة لتحقيق التنمية بمختلف مستوياتها:

ضمن سياق التنمية باعتبار الجامعة أداة محققة لها تكون من خلال ثلاث مستويات مذكورة كالآتي:

أ/ المستوى الاجتماعي:

ضمن هذا السياق نشير إلى أحد أبعاد التنمية في مستواها الاجتماعي تحت مسمى التنمية الاجتماعية التي تعتبر بمثابة عملية تغيير ذات منطلق قصدي مخطط له ترتبط بالمجتمع من حيث البناء، والوظيفة تهدف إلى درجة من الإشباع ضمن أطر حاجات الأفراد قصد تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاه الاجتماعي (حمايزية وناجي، جانفي 2021، ص 868)، فهذا الأخير يخضع لعملية قصدية يكون الإنسان فاعلا مركزيا فيها ضمن أطر تنمية المورد البشري، فهذه العملية تكون مدروسة ومخطط لها، فضمن سياق الدولة الجزائرية تجدر الإشارة إلى أنها احتلت الترتيب (91) ضمن دليل التنمية البشرية لعام 2019م، والتي وصلت قيمتها إلى 0,748، فهي ذات دلالة مرتفعة في التنمية البشرية، وهذا ما أسفر عنه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وما تفضل به تقرير التنمية البشرية (UNDP, 2020, p. 344) هذه الأخيرة تتيح للأفراد أكبر قدر ممكن من الخيارات (بطاهر وزاوي، سبتمبر 2017، ص 46)، حيث تكون الجامعة أداة محققة لها من خلال:

- الوصول بالمجتمع إلى مستويات عليا من التعليم.
- تكوين أفراد المجتمع بما يتماشى وخصوصياتهم الاجتماعية.
- تحقيق أعلى درجات الوعي المجتمعي.
- توجيه العقل الجمعي نحو تبني استراتيجيات تنموية فعالة في المجال الاجتماعي.
- معالجة مختلف المشكلات الاجتماعية ومحاولة الحد منها.
- الخروج بحلول من شأنها تحسين الوضع الاجتماعي.
- تفعيل الدراسات الاجتماعية التي تمكننا من وضع تصورات استشرافية كمحاولة لتفادي مختلف الأزمات الاجتماعية مستقبلا.
- العمل على تقوية الرابط الاجتماعي بين الأفراد ضمن مدخل مواطناتي شمولي.
- الحث عن العمل الجمعوي التطوعي، وإرساء قيم التعاون والتكافل.
- التوظيف الأمثل للموارد البشرية وتمكينهم من معرفة قدراتهم المعرفية والأدائية ضمن منطلق بناء الفرد يسهم في نهضة المجتمع.

ب/ المستوى البيئي:

بداية يشير قاموس ويبستر . Webster إلى أن التنمية محاولة استغلال الموارد الطبيعية دون استنزافها أو تدميرها على المستوى الجزئي أو الكلي (حجام وطري، ديسمبر 2019، ص 125)، وبالتالي الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات البيئية التي تمثل أحد أوجه التنمية، حيث تكون الجامعة أداة محققة لها عن طريق:

- تبني مشاريع الجامعات الأيكولوجية.
- المساهمة في الوعي البيئي والمحافظة على المحيط.
- الاهتمام بالتخصصات البيئية نحو تبني أعلى مؤشرات الجودة في التعليم البيئي.
- تفعيل المخابر والدراسات حول المؤشرات البيئية.
- العمل على دعم الابتكارات والمشاريع الصديقة للبيئة، والتي تتماشى مع الثروات الطبيعية المتجددة.
- وضع استراتيجيات عمل حول الاستغلال الأمثل للثروات الطبيعية مع أحقية الأجيال اللاحقة فيها.
- معالجة القضايا البيئة تفاديا للكوارث المنوطة بها.
- إرساء آليات الحوكمة البيئية وتطبيق فحوى المحاسبة البيئية.

ج/ المستوى الاقتصادي:

بداية ترتبط التنمية الاقتصادية بزيادة الدخل القومي كمحصلة في زيادة الدخل الفردي (بدران وسليمان، 2007، ص 227)؛ بينما محمد كامل الشرقاوي ينظر للتنمية عن أنها العملية التي تهدف إلى تحقيق مستوى أعلى من الكفاءة الاقتصادية (يونسي، عماري وميطر، أكتوبر 2021، ص 63)، حيث يمكن جعل الجامعة كأداة محققة للتنمية الاقتصادية من خلال:

- القيام بروابط شراكة مع مختلف المؤسسات والهيئات الاقتصادية.
- تفعيل الدراسات الإمبريقية التي تعالج مشكلات وقضايا اقتصادية.
- المساهمة في إمداد القطاع الاقتصادي باليد العاملة المؤهلة المستندة إلى مؤشرات عالية من التعليم والتكوين والتأطير.
- العمل على تفعيل الدراسات التطبيقية في المجال الاقتصادي.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في التنمية والعمل على تطويع تلك الخبرات بما يوافق خصوصية السياسة الاقتصادية المعمول بها، إضافة إلى أطر المجتمع وبيئته الطبيعية.
- تشيع الابتكار في المجال الاقتصادي.
- بناء نماذج مبتكرة تسهم في النهوض الاقتصادي للبلاد.

- تفعيل التخصصات التكنولوجية التي أضخت محكا رائزا في النمو الاقتصادي.

فضمن هذا الطرح يمكن أن تكون الجامعة ذات فعالية كبيرة في التنمية الاقتصادية وهذا ما أكدته الكثير من النماذج الدولية على سبيل المثال التجربة الأمريكية عن طريق جامعة ستانفورد . university stanford مع وادي السيليكون التي توثق الشراكة البحثية بين الجامعة والقطاع الخاص؛ نهيك عن التجربة اليابانية من خلال جامعة توهوكو التي انتهجت سياسة الربط بالمجال الصناعي، حيث تم إنشاء وحدة تنمية البحث والملكية الفكرية عام 2004م كمحصلة لذا الترابط لتصبح هيئة مستقلة تسهم في الاقتصاد الياباني (حمايزية وناجي، جانفي 2021، ص 874، 875).

3/ الجامعة المقاولاتية والتنمية ضمن سياق التحولات الراهنة:

عند الحديث عن أطر الجامعة المقاولاتية وقضايا التنمية خاصة على مستوى العالم العربي يتبادر إلى ذهننا جملة التحولات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تحول دون تحقيق المستوى المطلوب من التنمية سواء كانت هذه التحولات منبثقة من العالم العربي نفسه أو أنها عراقيل موضوعة ضمن نسق نظرية المؤامرة كل هذا يحيلنا إلى مؤشرات دلالية تبلور معاشية الواقع الوجودي ومنه:

أ/ على المستوى الاجتماعي:

تتمثل التحولات الاجتماعية من خلال عدة وقائع مشهودة على مستوى المجتمع الكلي تجسد مختلف المشكلات الاجتماعية التي من محصلاتها موجة الحراك الشعبي على سبيل المثال ما حدث في الجزائر لعام 2019م الذي جسد تكتلات احتجاجية شملت بدرجة كبيرة مختلف مناطق الوطن كأداة أو وسيلة تعبيرية تبين الأوضاع الاجتماعية المزرية، وتظلم النسق السلطوي في ظل الحكم الجبري، وما أفرزه من تبيعات حالت دون تحقيق أدنى مستويات الرفاه الاجتماعي، ولو بصورة طبيعية؛ أضف إلى ذلك قضايا الفساد التي أثرت في مستوى الدخل الفردي الذي يعتبر مؤشر هام في تحسين الوضع المعيشي، وكذا الحال بالنسبة لتونس، والعديد من الدول العربية التي تمظهرت على شكل احتجاجات جماهرية وجهت الرأي العام ،وأحدثت تغييرا في المراكز السلطوية للبلاد المتواجدة فيها، فهذا الطرح يحيلنا إلى إعادة النظر في الإحصائيات المستندة إلى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومدى قوة ومصداقية المعطيات المحصلة، نهيك عن وجود تحولات اجتماعية ترتبط بمجمل الاختلالات على المستوى البيئي من كوارث طبيعية يترتب عنها خسائر بشرية، وتأثر جودة الحياة الاجتماعية بمختلف مؤشراتها، وهذا ما يوضحه المخطط أدناه:

الشكل رقم (01): مخطط بياني يوضح تربط الاختلالات البيئية والاجتماعية.

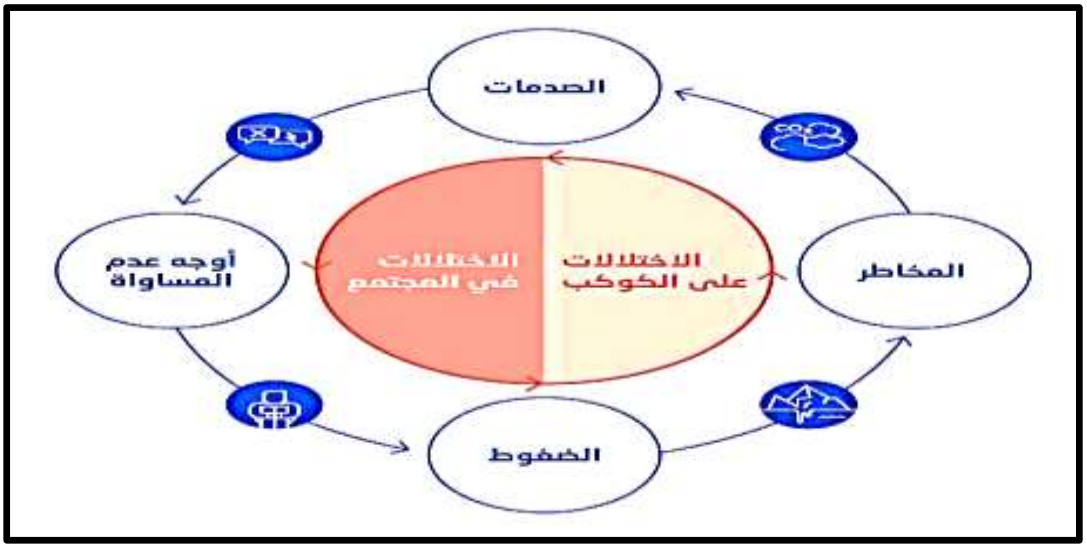

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020، ص 3).

إضافة إلى التحولات الاجتماعية الناجمة عن الأزمة الوبائية لجائحة كوفيد – 19، وما ترتب عنها من انعكاسات اجتماعية من حالات عدة للفقدان، وتوتر العلاقات الاجتماعية بحيث أصبحت مفاهيم التباعد، والفردانية من المؤشرات التوصيفية للمجتمع الدولي الذي ترتب عن هذه التحولات تراجع في مؤشرات التنمية على المستوى العالمي، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (02): تمثيل بياني لأعمدة توضح تأثر التنمية البشرية بجائحة كوفيد – 19.

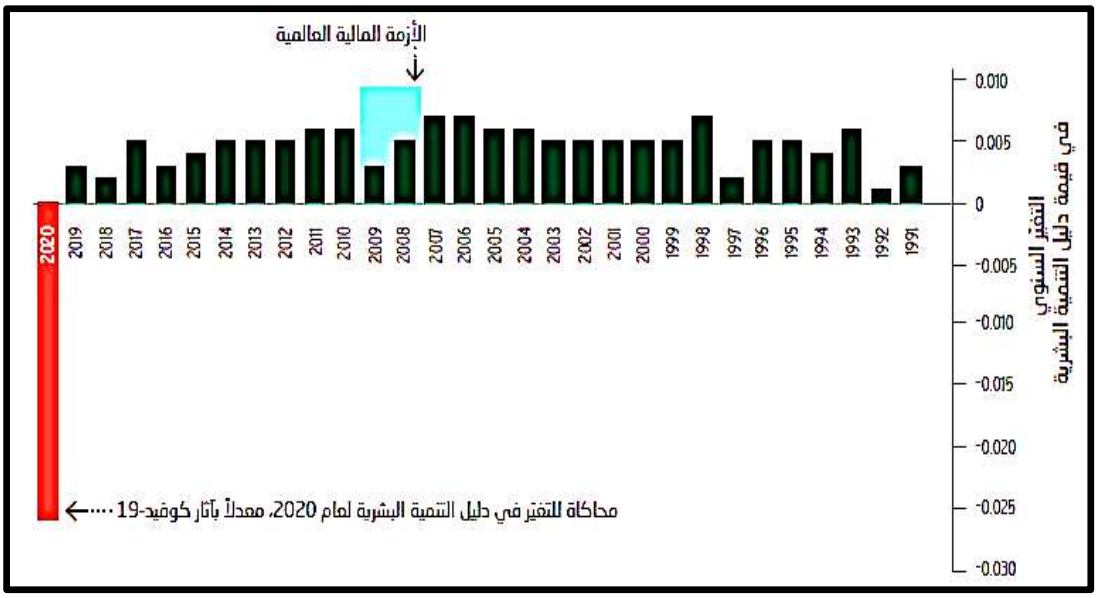

المصدر: نسخة محدثة من الشكل (03) في UNDP 2020B (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020، ص7).

فاستنادا للمعلومات المقدمة أعلاه أدت بتأثر مؤشرات الثبات الاجتماعي، وتدني مستوى الوتيرة الاجتماعية عن حالتها الطبيعية، ومنه وجب على السلطة المعنية تفعيل دور الجامعات المقاولاتية في المجال الاجتماعي لتدارك المخلفات السلبية المنجرة عن تلك التحولات من خلال دراسة تلك التابعات من الناحية الاجتماعية للأفراد، إضافة إلى ذلك المساهمة في إعادة النظر في الهندسة الاجتماعية بما يتوافق مع المؤشرات الجديدة المحدثة وبالتالي وجب وضع برنامج اجتماعي يمكن أفراد المجتمع بالرجوع إلى وتيرتهم العادية التي تسمح بمواصلة آليات تطبيق التنمية الاجتماعية للمستوى المطلوب.

ب/ على المستوى البيئي:

تتجلى التحولات البيئية التي تحول دون تحقيق مستوى مطلوب من التنمية البيئة في المخاطر الطبيعية خاصة ذات الأثر الكبير مثل البراكين على سبيل المثال ما يحدث حاليا في إسبانيا الذي أدى بالبلاد إلى خسائر وخيمة وقد تخسر الجزيرة بمجملها ثم أن الآثار المترتبة عن البركان ليست على الجزيرة وحدها لكن قد تتجاوز مجالها لتشمل حيز المناخ العالمي ككل؛ نهيك عن مخاطر الزلازل والأعاصير والفيضانات التي تؤثر في كل من الجانب الاجتماعي والاقتصادي بشكل كبير متبوع بخسائر بشرية ومادية، فقد تحتكم البلدان المتضررة إلى إعادة هيكلتها من نقطة الصفر وهذا يدفع بها إلى نقطة البداية في تبني استراتيجيات التنمية، وقدد لا تتحقق إلا بعد مدى طويل من الزمن يعادل عمر دولة بمختلف مراحلها وتطوراتها، ومنه الشكل أدناه يوضح مجمل البلدان المعرضة للمخاطر البيئية بحسب حدتها متبوع بمخاطر اجتماعية استنادا لشدتها:

الشكل رقم (03): مخطط صندوقي يوضح مجمل البلدان المعرضة لمخاطر بيئية حادة متبوعة بمخاطر اجتماعية شديدة.

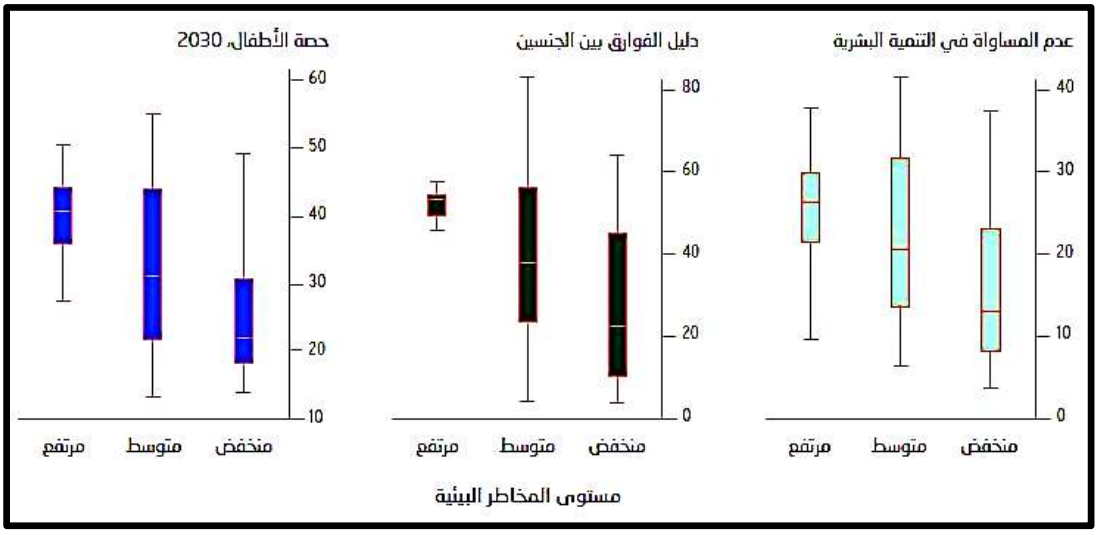

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية بالاستناد إلى بيانات من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، إضافة إلى IEP 2020 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2020، ص 5).

فمن خلال التمثيل البياني أعلاه الذي يوضح توزيع بلدان العالم بحسب المخاطر البيئية من حيث درجة الانخفاض والتوسط والحدة، فمن خلال الاستقراء البياني نجد أن معظم الدول يعانون من مخاطر بيئية متوسطة وبالتالي يرفقه عدم المساواة في التنمية البشرية الذي يستند في مؤشراته إلى دليل الفوارق بين الجنسين وهذا يحيلنا إلى عملية استشرافية لحصة الأطفال لعام 2030م ثم يليها درجة البلدان ذات مخاطر بيئية أقل، وفي الأخير الدول الأكثر تضررا، حيث تجدر الإشارة إلى أن معيار تبيان درجات المخاطر البيئة يستند لعدد المخاطر التي تواجه كل بلد بمعنى البلدان ذات مخاطر بيئية أقل ممن يعانون من خطر بيئي وحيد؛ بينما الدرجة المتوسطة الذين يعان من مخاطر بيئية تكون بين 02 و03 كحد أقصى، في حين البلدان ذات المخاطر بيئية مرتفعة تحوي 04 فما فوق، حيث تتجلى تلك المخاطر في "الاجهاد المائي؛ انعدام الأمن الغذائي؛ فترات الجفاف؛ الفيضانات؛ الأعاصير؛ ارتفاع الحرارة؛ ارتفاع منسوب مياه البحر؛ النمو السكاني"

كما تجدر الإشارة إلى أن المخاطر البيئة من حيث مسببات الحدوث ترجع ثلاث عوامل منها:

- الإنسان أي هناك مخاطر بيئية ترجع لممارسات إنسانية على سبيل المثال الجفاف المستند إلى بناء السدود.
- عوامل طبيعية راجع للكوكب نفسه مثل حدوث الزلازل الراجع إلى انزلاق القشرة الأرضية.
- عوامل مرتبطة بمجال الكون كالتغيرات المناخية المستندة لاقتراب كوكب نيبيروا مجال الأرض.

ففي خضم الطرح أعلاه وجب تفعيل الجامعة المقاولاتية عن طريق الدراسات البيئية والتغيرات المناخية المتبوعة بالمخاطر القهرية التي من شأنها الوصول إلى نتائج تمكننا من أخذ التدابير اللازمة من حيث آليات التعامل، وأطر التفادي لتلك المخاطر سواء من حيث الوجود أو المسببات.

ج/ على المستوى الاقتصادي:

من بين أكثر التحولات الاقتصادية التي شهدها العالم ككل فترة الجائحة الوبائية التي أحدثت تغييرا على مستوى هيكلة الاقتصاد العالمي خصوصا في ظل تطبيقية البروتوكول الصحي لتجاوز الأزمة المصحوب بغلق مختلف المؤسسات الاقتصادية كإجراء احترازي مما تسبب لكثير من الدول بتدني مؤشرات الاقتصاد لديهم، أضف إلى ذلك سياسة الاحتواء الداخلي المترتب عنها وقف كل الحركات التجارية مما ترتب عنه تراجع في مؤشرات التنمية الاقتصادية التي وجب تداركها ضمن الوضع الراهن من خلال تبني نموذج الجامعة المقاولاتية التي تسمح بالتطوير الذاتي مع النهوض بالاقتصاد المحلي؛ نهيك عن استحداث اقتصاديات جديدة ضمن اقتصاد المعرفة بحيث تصبح تصبح الجامعة المقاولاتية شريكا اقتصاديا يسهم في الاقتصاد العام للبلاد باعتبار أن قوة الدول أصبح يتمركز حول امتلاك المعلومة وآليات توظيفها، فضمن سياق تاريخي للدولة الجزائرية تجدر الإشارة إلى

أنها قامت بعدة مجهودات على مستوى التنمية الاقتصادية بدء من برامج الألفية الثانية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي المخطط له ما بين 2001م و2004م، إضافة إلى البرنامج التكميلي لعام 2005م حتى 2009م، ثم البرنامج التجديدي المقرر في 2010م حتى 2014م متبوع ببرنامج تكميلي من 2015م إلى 2019م إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة للأطر التنمية الاقتصادية المسطرة (حجام وطري، ديسمبر 2019، ص 135)، وهذا راجع لعدم توظيف مساعي مجهودات الجامعة الجزائرية في السياسة الاقتصادية المتبعة وجعلها عنصر محايد ضمن أطر التعليم والتكوين فقط حتى الدرسات البحثية المنجزة غير مأخوذة بعين الاعتبار ومنه وجب إعادة النظر في وضعية الجامعة الجزائرية من خلال الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في مجال الأعمال.

الخاتمة:

في خضم معالجتنا لفحوى ورقتنا البحثية نجد أن للجامعة كمؤسسة مقاولة دور فعال في تحقيق التنمية، وأداة نشطة فيها بمختلف المستويات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية خصوصا في ظل التحولات الراهنة، فالجامعة ليس كما ينظر لها سابقا عن أنها مؤسسة أكاديمية بحثية تكوينية فقط، وإنما أصبحت شريك اجتماعيا واقتصاديا لها عدة معاملات، وأدوار ضمن بيئتها الداخلية ومحيطها الخارجي، فلابد لتمكين المجتمع من تحقيق مستوى مطلوب من التنمية، والرفاه وجب أن تكون الجامعة هيئة استشارية في مختلف الجوانب المجتمعية ضمن أطر أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية باعتبارها مرتكز النخب للكفاءات البشرية التي وجب إعادة رد الاعتبار، والمكانة المستحقة لها ضمن عملية اتخاذ القرار في مختلف المجالات بعيدا عن الاستغلال السلطوي في ظل الحكم غير الراشد.

قائمة المراجع:

1. بطاهر،على وزاوي، شهرزاد (سبتمبر 2017)، أدلة التنمية البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، فصلية، جامعة معسكر، الجزائر: المجلد 6، العدد 3، الصفحات 44 – 71.

2. بدران، شبل وسليمان، سعيد أحمد (2007)، التعليم في مجتمع المعرفة، الإسكندرية . مصر: دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى.

3. بوكميش، لعلى (ديسمبر 2005)، رؤية حول كيفية تفعيل دور الجامعة في عملية التنمية الشاملة، مجلة الحقيقة، فصلية، جامعة أحمد دراية، أدرار . الجزائر، المجلد 4, العدد 1, الصفحات 11–28.

4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2020)، لمحة عامة تقرير التنمية البشرية 2020 "أفق جديد التنمية البشرية والأنثروبوسين"، نويورك . الولايات المتحدة الأمريكية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . شركة أ.ج.س التابعة لشركة ر.ر دونلي.

5. حمايزية، رندة وناجي، عبد النور (جانفي 2021)، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ضوء تجارب دولية رائدة، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، نصف سنوية، جامعة الحاج لخضر، باتنة . الجزائر، المجلد 6، العدد 1، الصفحات 865–886.

6. حجام، العربي وطري، سميحة (ديسمبر 2019)، التنمية المستدامة في الجزائر "قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات"، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، نصف سنوية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر: المجلد 6، العدد 2، الصفحات 221 – 140.

7. يونسي، عيسى وعماري، عائشة وميطر، عائشة (أكتوبر 2021)، التعليم من أجل التنمية المستدامة، مجلة الخلدونية، نصف سنوية، جامعة ابن خلدون، تيارت – الجزائر: المجلد 13، العدد 1، الصفحات 62 – 69.

8. Landström, Hans (2005), pioneers in entrepreneurship and small business research, Boston -the United States of America: Springer Science + Business Media, Inc.

9. UNESCO (2020), Global Education Monitoring Report Summary 2020 "Inclusion and education: All means all", Paris - France: UNESCO.

10. UNDP (2020), human development report 2020 " the next frontier <human development and the Anthropocene>", New York – USA: the United Nations Development Programme - AGS, an RR Donnelley Company.